دراسة دبلوماتية لبعض وثائق الإحتجاج على قانون الصحافة

د. منال محمد عبدالعزيز شرويد

قسم علوم المعلومات - كلية الآداب

جامعة بنى سويف

مستخلص:

الاحتجاج وسيلة من وسائل التعبير عن الرفض . وتعد وثائق الاحتجاج واحدة من وسائل التعبير السلمى عن الرفض والتى دونت للتعبير عن رفض العودة للعمل بقانون الصحافة الصادر فى نوفمبر عام 1881. وبالرغم من الاحتجاجات والمظاهرات التى اجتاحت مصر فقد اعيد العمل بالقانون فى مارس عام 1909 . ومجموعة وثائق الدراسة هى واحدة من وثائق الاحتجاج التى عثر عليها بدار الوثائق القومية واخضعتها الباحثة للدراسة الدبلوماتية.

Abstract:

Protests are a means of expressing rejection, protest documents are one of the methods of expressing peaceful rejection. Protest documents- subject of this study- were written down to express rejection of returning to use the publication act which restricts the freedom of expression through newspapers which was issued in November 1881. Despite protests and demonstrations which swept the country during that period, the act was reworked in March 1909. The collection of the study documents is one of the protest documents which was found at the national archives museum, and which the researcher has submitted for diplomatic study.

0/0 -تمهيد:

لما كانت الحرية من أسس حقوق الإنسان فالله تعالي خلق البشر جميعاً احرارا ومنحهم الحق في الحياة والتعليم والتفكير والتعبير، وقد حوى تاريخ البشرية علي مر العصور صرلفاع بين طرف يريد أن يسلب الحرية وطرف يسعي للافلات من نيرالأستعباد، وكان من نصيب بلادنا علي مر تاريخها الطويل أن تكون مطمع لمحاولات الأستعمار والاستعباد، ومضي بهاقطار التاريخ وهي تحاول الافلات من أستعمار لتقع تحت وطأت آخر، وقد حوت دار الوثائق القومية الكثير من الوثائق التي تواكب تاريخ مصر خلال فترات قواها وضعفها والمحاولات المستميتة للسيطرة عليها وصراخات الرفض والتضحيات للافلات من براثن الاستعمار.

ومن بين تلك الوثائق وثائق الاحتجاج" التي دونها أفراد الشعب بمختلف طوائفه ليعبروا فيها عن رفضهم لقمع الفكر وحرية الرأى والتعبير، من خلال قانون صحافة يسعي لتكميم العقول والأفواه وخاصة أن الصحافة في تلك الحقبة لم تكن وسيلة للتعبير عن الفكر والرأى فقط بل وكانت وسيلة من وسائل تعليم الشعب مبادىء الحرية والوطنية والأنتماء في ظل أستعماريهدف للسيطرة على البلاد والعقول والأفكار، وقد كان من توفيق الله أن اتمكن من العثور علي ثلاث وثائق أحتجاج خاصة بإعادة العمل بقانون الصحافة في 25مارس 1909 حيث أن الاحتجاجات التي غطت البلاد وأنتشرت في انحائها جاءت بنتيجة سريعة فوثائق الدراسة دونت بتاريخ 28/27 مارس 1909م في واحدة من قري مصر وليس في العاصمة فقط.

1 – مشكلة الدراسة :وتتمثل فى:

1/1- توفر نوعية جديدة من الوثائق وهي وثائق الاحتجاج لم يتعرض لها الباحثون من قبل.

2/1- التعرف علي وثائق الاحتجاج.

3/1- تقديم الوثائق للباحثين باعتبارها مصدرا من مصادر المعلومات التاريخية.

2 – أهمية الدراسة ومبرراتها :

1/2- التعرف علي نوعية جديدة من الوثائق وهى" وثائق الاحتجاج"والوقوف على ظروف نشأتها.

2/2- إخضاع الوثائق للدراسة الدبلوماتية للتعرف علي مايميز تلك النوعية من الوثائق من الناحية الدبلوماتية.

3/2- إظهار واحدة من آليات الاحتجاج كوسيلة من وسائل حل المشكلات.

4/2- رصد تطور الحركة الفكرية والوعي السياسي في المجتمع المصري في تلك الحقبة الزمنية.

3 –أهداف الدراسة :- تهدف الدراسة الي

1/3- الوصول الي تعريف وثيقة الاحتجاج.

2/3- التعرف علي دوافع وأسباب نشأة وثيقة الاحتجاج.

3/3- التعرف علي الخصائص الداخلية والخارجية للوثيقة.

4/3- تقديم الوثائق كمصدر من مصادر المعلومات.

5/3- نشر وثائق الاحتجاج التي أتيحت للباحثة.

4 – حدود الدراسة :

1/4- الحدود الزمنية :

عدد وثائق الدراسة ثلاثة وثائق دونت بتاريخ 27 مارس 1909 ،28 مارس 1909 م والوثيقة الثالثة بدون تاريخ وأن كانت من خلال دراستها يمكننا أن ندرك أنها دونت في نفس الحقبة الزمنية.

2/4-الحدود المكانية:

دونت إحدى هذه الوثائق في مدينة كفر الزيات والوثائق الأخري لا يمكن تحديد مكان صدورها وإن كانت جميعها داخل القطر المصرى.

5 – منهج الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة علي المنهج التاريخى([1])

6 – الدراسات السابقة:

هناك العديدمن الدراسات الوثائقية تمت على نوعيات وموضوعات متعددة من الوثائق فى اطار إرساء قواعد علم الوثائق العربية، إلا أن المجال مازال بجاحة للمزيد من الدراسات لتنوع واختلاف الموضوعات التى تشتمل عليها الوثائق. ومن بين تلك الموضوعات وثائق الاحتجاجات ضد قانون مقيد لحرية الصحافة، وهو موضوع لم يخضع لدراسة وثائقية سابقة، إلا أن هناك موضوعات معبرة عن الالتماسات والشكاوى تمت دراستها من قبل من بينها:

1/6- عماد هلال:العرضحال مصدر مجهول لدراسة تاريخ مصر فى القرن التاسع عشر.- الروزنامة ع2(2004)،ص ص 303-327.

2/6- طه محمد نور ابو الخير:وثائق العرضحالات وسجلاتها المحفوظة بدار الوثائق القوميةخلال القرن التاسع عشر الميلادى: دراسة أرشيفية وثائقية .- جامعة القاهرة: كلية الأداب، 2013

3/6- هاجر اسامة احمد:وثائق الالتماسات بدار الوثائق القومية فى الفترة من 1830-1958 دراسة أرشيفية دبلوماتية .- جامعة القاهرة : كلية الأداب، 2016، اطروحة ماجستير

7 – الوصف الأرشيفي :

رمز الإرجاع:ج.م.ع - د.و.ق - م.ع.612 كود أرشيفى 013201-0069(2)

العنوان:مكاتبات إلي الخديوى بشأن إلغاء قانون تقييد حرية الصحافة

التواريخ القصوى:27 مارس 1909 - 28 مارس 1909

مستوى المادة الموصوفة:وثائق مفردة

مدى ونوع المادة الموصوفة:وثائق احتجاج علي قانون تقييد حرية الصحافة

حقل السياق :

المصدر: محافظ عابدين

بدء التدوين بالمحفظة:27مارس 1909

تاريخ الحفظ والوصايا:

أنشأ محمد على الدفترخانة والمحفوظات 1244-1828 حيث نقلت إليها من أرشيف السراى الملكى بقصر عابدين سجلات الدواوين والأقاليم ومن بين تلك المجموعات سجلات و وثائق ديوان الخديوى، ومع نهاية القرن التاسع عشر أصبحت تعرف بدار المحفوظات العمومية، وفى عام 1925 ضمت دار المحفوظات إلى وثائق عابدين لتكون نواه لدار الوثائق السرية والمحفوظات التاريخية، وفى عام 1933 أعيد افتتاحها باسم دار الوثائق التاريخية،وظل مقرها عابدين حتى عام 1967ثم نقلت إلى القلعة ومنها إلى كورنيش النيل 1991.

حقل المحتوي والبيئة :

المجال والمحتوى:وثائق احتجاج حول قانون تقييد حرية الصحافة

معلومات التقويم والأستبعاد: حفظ دائم

تعبير التراكمات: لاتوجد تراكمات مستقبلة

طريقة الترتيب: الوثائق مرتبة في المحفظة حسب التاريخ

حقل شروط الإتاحة والاستخدام:

الوضع القانوني: الوثائق تم ايداعهابدار الوثائق طبقاً للقانون 356 لسنة 1954

شروط الإتاحة: متاح للأطلاع بعد الحصول علي التصريح من دار الوثائق

حق الاستنساخ والنشر والتصوير:متاح بتصريح من دار الوثائق

الخصائص المادية:الوثائق بحالة جيدة

وسائل الإيجاد:قاعدة بيانات دار الوثائق

حقل المواد المتصلة :

مكان الأصول:محفوظة بدار الوثائق القومية.

حقل التبصرة:لا تحمل الوثائق علامات مائية.

المقدمة:

الصحافة واحدة من أعظم الركائز التي تقوم عليها دعائم الأوطان، وقد حملت الصحافة لما لها من دور هام في المجتمع مكانة عظيمة في نفوس أصحاب الفكر والرأى والقرار، فهي واحدة من أهم السبل لنشر الوعى، وتأصيل روح الانتماء، وترسيخ مبادىء ومفاهيم الحرية والوطنية والسلطة والفصل بين السلطات وواجبات الحاكم والمحكوم تجاة وطنه، وقد كان هناك العديد من الأقوال المأثورة تشيرإلى أهمية الصحافة مثل قول نابليون بونابرت (أني أوجس خوفاً من ثلاث جرائد أكثر من مائة ألف جندي) ([3])، أما فولتير الكاتب الفرنسي الشهير ذكر أن (الصحافة آلة يستحيل كسرها)([4])، وقال روزفلت(ليس المجرم الحقيقي من يتعمد القتل أو ارتكاب أعظم المعاصي بل هو الذي يملك شيئاً لا يكون من أهله بالغش والخداع كالصحافي المقلد أو السياسي المنافق)([5])، كما ذكر أحمد نديم صاحب صحيفة النصيحة

بالقاهرة (الصحافة اليوم تعد القوي الوطنية الكبري بل هي الجندي الباسل الذي يهاجم ويدافع غير أنه جند سلام لا جندحسام)([6])

والصحافة هي : صناعة الصحف والصاحفيون قوم ينسبون إليها ويشتغلون بها، والمراد بها أوراق مطبوعة تنشر الأنباء والعيون علي أختلاف مواضيعها بين الناس في أوقات معينة ([7])، وأول من أستعمل لفظ صحافة بمعناها الحالي هو الشيخ نجيب الحداد منشىء جريدة لسان العرب في الأسكندرية ([8])، وإليه يرجع الفضل في اختيار هذا المسمى فقد كان يطلق عليها قبل ذلك اسم "الوقائع" كالوقائع المصرية، كما أطلق عليها ايضاً "غزنه" نسبة إلي نوع النقود التي كانت تباع بها([9]) وفي عام 1858م أنشأ خليل خورى جريدة حديقة الأخبار في بيروت وأطلق عليها لفظ جورنال، وهكذا تنقل المسمي بين لفظ "جريدة" و "صحيفة" و"جورنال" إلا أن البعض استخدم لفظ "نشرة" بمعني جريدة.

شهدت مصر خلال القرن الثامن عشر منافسة استعمارية شديدة بين إنجلترا وفرنسا للسيطرة على مصر، وكان قنصل فرنسا يدعو إلي احتلال مصر وظلت فرنسا تدرس امكانية الإستيلاء على مصر حتى عام 1798م ومن أهم ماحملته الحملة الفرنسية إلي مصر تلك المطبعة التي أستقرت بمنزل قنصل فرنسا بمصر، وقامت بطبع أربعة آلاف نسخة من أول منشور عربي علي أرض مصر([10])وهي النسخة الثانية من المنشور الذى طبعه بونابرت علي ظهر البارجة (اوريان) ووزعه علي الشعب المصري بمجرد وصوله إلي الأسكندرية، واعتبرت تلك المنشورات بدايات الصحافة علي أرض مصر وقد صدرت العديد من المنشورات العربية تحمل الطابع الصحفي وأن كان بصورة بدائية فهي بذلك (تقوم مقام الصحف على غير ميعاد.)([11])

داهمت الحملة الفرنسية عصور التخلف التي عاشتها مصر في زمن المماليك والعثمانيين وجذبتها قهراً إلي بدايات عصر التنوير([12])، ولما كان الجانب الإعلامي من أسس الحملة الفرنسية فقد أنشأ بونابرت صحيفتين فرنسيتين ولم يفكر في إنشاء صحيفة عربية وأكتفي في مخاطبته لشعب مصر بالمنشورات، وكانت أولى هذه

الصحف (بريد مصر) ظهرت 20 أغسطس 1798م والصحيفة الثانية (العقد المصري) وكانت تصدر عن المجمع العلمي وهي صحيفة علمية لدراسة شئون مصر في الحياة الإجتماعية والأدبية ([13])

ورحلت الحملة الفرنسية عن مصر دون أن تصدر صحيفة باللغة العربية على الرغم من صدور مرسوم بإصدار صحيفة عربية باسم "التنبيه" الإ أن عدم الاستقرار في عهد مينو لم يساعد على إصدارهذه الصحيفة([14])

من أجل أن يتمكن بونابرت من طباعة صحفه الفرنسية أو منشوراته فقد حرص على تزويد المطبعة التي حملها معه بالحروف الفرنيسية واليونانية والعربية([15])، وانقسمت المطابع الرسمية إلي شعبتين شعبة شرقية يرأسها "إليا فتح الله" وشعبة فرنسية يرأسها "يوخيلو مارسيل"([16])، كما ضمت الحملة إلي مطابعها الرسمية مطبعة خاصة بمواطن ليس ملحق بالحملة هو"جوزيف أيمانويل مارك" وقد لعبت تلك المطبعة دوراً هاما في الطباعة للحملة حتي لقب "بطابع الجملة"([17])

ثم كانت مطامع "محمد علي" في حكم مصر، وواكب حكمه إنشاء أول مجلة عربية في مصر "الوقائع المصرية"، ويعد محمد علي هو مؤسس مصر الحديثة بلا منازع وقد أدرك منذ قدومه أن قوى الشعب هي سنده وسبيلة للتقدم والرقي فما كان من تلك الشخصية المتفتحة إلا أن تأخذ طريق البناء والتنوير لإقامة مجتمع متحضر، وقد وجد أن السبيل إلي هذا كله لا يكون إلا بنشر الوعي والعلم والثقافة بين أفراد المجتمع.

كما حرص "محمد علي" علي تطوير التعليم وإنشاء المدارس وأرسال البعثات إلي أوربا للتعليم ونقل الثقافة الأوربية إلي المجتمع المصرى ، كما أهتم بالترجمة فهي حجر الزاوية في نقل المعارف الأوربية إلي مصر وأستقدم الأجانب للإسهام في نهضة مصر، وكان هذا يوجب أن تكون هناك حركة ترجمة نشطة لنقل معارفهم ،كما استوجب أن تكون هناك مطبعة لتساهم في النشاط العلمي والفكرى والثقافى.

انشاء مطبعة بولاق:

اختلفت الآراء حول الأسباب الحقيقية لإنشاء مطبعة بولاق فيري جورجى زيدان(أن محمد علي سمع عن مطبعة الحملة الفرنسية ورأى بعض آثارها فجدد تلك الآثار وأحياها فيما يعرف بمطبعة بولاق)([18])،ويقول بيرون (أن الباشا أنشأ المدارس المتعددة ووجد الحاجة إلي مطبعة تنشر ما يحتاج إليه التلاميذ والطلاب من الكتب المدرسية فأنشأ مطبة بولاق)([19]) كذلك تري نعمات أحمد أن المطبعة أنشأت لكل مايخص الدولة من مطبوعات فى بداية أمرها ثم لتقوم بدور آخر هو طبع المؤلفات والصحف التي كانت تصدر في تلك الفترة([20]).

وقد بدأت فكرة إنشاء المطبعة فى عام 1815م عندما أوفد أول بعثة إلي ميلانو لتعلم فن الطباعة، وصدرت أول مطبوعاتها عام 1822 ([21])

وهكذا فقد تضافرت العوامل التي ساعدت علي ظهور الصحف في مصر من أهتمام بالتعليم والترجمة والطباعة ،فكانت فكرة إنشاء الصحف التي تظهر أعمال محمد علي وتنشر أخبار الجيش المصري فكانت باكورة الصحف المصرية.

جورنال الخديوى([22]) : وصدرت عام 1813 بعد أن فرغ محمد علي من تنظيم الحكومة وإنشاء الدواويين، وتقدم الجريدة تعزيز للشئون المالية والزراعية والتعليم وهي تمثل تقرير أو ملخص باسم الجورنال.

الوقائع المصرية ([23]):وصدر أول أعدادها 1828م وفي بدايتها كان يذاع بها أوامر الحكومة وإعلاناتها وسائر الحوادث الرسمية في الدولة.

الجريدة العسكرية([24]) : وكانت تطبع بمطبعة الجهادية وتصدر كل يومين وتقتصر علي نشر الجرائم التي تقع في الجيش والأحكام التي تصدر فيه.

المونيتور أجبسيان : وظهرت كأول صحيفة رسمية باللغة الفرنسية بغير العربية 1833م بالأسكندرية([25]).

أتجاهات الصحف:

تعددت اتجاهات الصحف منذ نشأتها وأختلفت وجهات النظر التي تتبناها، فقد كانت هناك صحف موالية للأنجليز،وهي تلك الصحف التي تتبني وجهه النظر الأنجليزية وأشتهرت بأنها لسان حال الإحتلال في مصر مثل جريدة المقطم(26)، كما ظهرت صحف موالية لفرنسا مثل صحيفة الأهرام([27]) وأصبحت الأهرام جريدة يومية بداية من يناير1881م(28)، كما شهدت عام 1900 مولد عدة صحف إسلامية متخصصة وصحف ذات طابع واتجاه إسلامي،فقد صدرت "اللواء" في الثانى من يناير عام 1900م، و"مكارم الأخلاق الإسلامية"فى الأول من يناير عام 1900م،وصدرت في اواخر القرن التاسع عشر صحيفتان إسلاميتان متخصصتان هما "المنار" عام 1898م، و"الحياة" عام 1899م، وخلال عام 1898م، ويمكن القول أنه كان يصدر بمصر حوالى 169 جريدة ومجلة(29)، ورغم المكانة الرفيعة التي نالتها الصحافة ووضوح الرؤيا لتلك المكانة ودورها في رفعة الأوطان فقد وضعت تحت نظر الحكام لما يمكن أن يكون لها من دور في نشر الثقافة وتوعية الرأى العام.

وبدأ ظهور تلك القواعد واللوائح مع بداية ظهور الطباعة والصحف في مصر.

اللوائح والقوانيين الخاصة بمراقبة المطبوعات في مصر:

علي الرغم من أن مطبعة بولاق أنشأها محمد علي من أجل نشر اخبار الجيش، فلم تكن هناك لائحة أو قانون ينظم العمل بها قبل عام 1822م، إلا أنه في تلك الفترة طبعت من خلال المطبعة قصيدة "ديانة الشرقيين"لبيليني وكانت تحمل دعوة وأشارت للإلحاد مما أدي إلي غضب محمد علي فأصدر أمر بتاريخ 13 يوليو 1823 يتضمن عدم السماح للأوربيين بالطباعة في مطبعة بولاق إلا بعد استصدار أذن خاص من الباشا، وفرض عقاب شديد لمن يخالف ذلك ،وكان هذا أول قرار يصدر في مصر لمراقبة المطبوعات([30])

عهد عباس حلمي الأول 1848 – 1854:

عند تولي عباس حلمي حكم مصر كان الكثير من منشأت محمد علي مازالت تعمل إلا أنها كانت تحتاج إلي إنفاق المال لاستمرار العمل بها وهو مالم يقم به الخديوى عباس فقام بتسريح الجيش وأغلاق ما تبقي من مصانع والغي جميع المدارس ماعدا مدرسة "الأورطة المفروزة"وهي مدرسة عسكرية، ولكنه استثني مطبعة بولاق من الإغلاق وإن اقتصر نشاطها علي ما تحتاجه المدارس القليلة المتبقية وما تحتاجه المصالح الحكومية من دفاتر وسجلات ،وأخذت الصحافة في الركود في تلك الحقبة([31])

عهد سعيدباشا1854 –1863:

أصدر الخديوى سعيد قانون للمطبوعات رغبة منه في منع طبع الكتب التي تتعارض مع سياسة الدولة أو تتنافي مع الدين والأخلاق، وتعامل بشدة مع كل مطبعة لا تحترم تلك القواعد، وأصدر الخديوى سعيد قانون يضع بعض القيود لتحقيق مبادئه وتتمثل بنود قانونه في([32]):

المادة الأولي: لايمكن طبع أى كتاب أو رسالة مالم يقدم منها نسخة إلى ناظر الداخلية لأجل مطالعتها والنظر فيها ان كانت مضرة للديانة ولمنافع الدولة العليا والدول الأجنبية ولعامة الناس أم لا، ومتى وجد أن لامانع من طبع ذلك فيمنح الرخصة وإن طبع شيء بدون إذن يكون من المخالفين.

المادة الثانية: لا يطبع ولا ينشر جرانيل (جرائد) ومجلات وإعلانات دون الحصول علي رخصة من ديوان الداخلية وأن فعل ذلك بدون استئذان تغلق المطبعة.

المادة الثالثة: إذا طبع ونشر كتبه ورسائل إهانة للديانة والأدب والأخلاق فيجرى ضبط وتوقيف هذا.

المادة الرابعة: المطبعجي ليس له أن يطبع عدد زيادة عن الشروط المنعقدة بينه وبين الملتزم أو من يريد الطبع بمطبعته ومن يخالف ذلك يجازى بمقتضي القانون مع ضبط ما يوجد من زيادة وإجراء للقانون.

المادة الخامسة:إن حصل من المطبعجي أي مخالفة من هذه البنود فيعد مخالف للنظام ويجري غلق مطبعته وترتيب جزاء بالنسبة لخفة وجسامة الجنحة.

خاتمة القانون:عندما يؤخذ تعهد علي المطبعجي يذكر فيه (أني قد قبلت هذه الشروط الموضحة بالخمسة بنود وللمعاملة بموجبها ويشترط علي نفسه أن لا يعقد مع أحد شروط علي طبع كتب أو رسائل أو غازينات (مجلات) أو إعلانات دون الحصول علي الإذن من ديوان الداخلية وصدور الأمر بالرخصة وأنه قبل برضاه وأختياره).

ويعد هذا القانون ذو أهمية خاصة حيث يعد أول قانون متكامل للمطبوعات في مصر،ويضع قيود علي المطابع وصاحب الكتاب فأذن وزارة الداخلية شرط أساسي لإتمام عملية الطباعة والنشر.

قانون الصحافة العثماني:

اكتشفت الدولة العثمانية أن شئون المطبوعات بحاجة إلي تنظيم، فأصدرت عام 1865م أول قانون عثماني للمطبوعات خاص بالدولة العثمانية وولاياتها وأستمر العمل بهذا القانون ثلاثة عشر عام ونظراً لكون مصر ولاية عثمانية في تلك الفترة فقد طبقت أحكام القانون بها، وتضمن القانون من الأحكام ما يلى:

-لا يطبع جورنال في الممالك العثمانية دون إجازة الدولة.

-علي رعية الدولة أن يلتمسوا الإجازة من ناظر المعارف وعلي الغرباء أن يلتمسوها من ناظر الأمور الخارجية.

-كل صاحب جورنال يطبع ما يغاير الآداب العمومية ومحاسن الأخلاق ويحتقر الأديان والمذاهب الجارية يغرم من ليرة إلى خمسين أو يحبس أسبوع إلي ثلاثةشهور.

-كل صاحب جورنال يستعمل ألفاظا وتعبيرات غير لائقة بمقام السلطة السنية أو بمقام مولانا المعظم أو يتعرض لحكومته السنية يغرم من خمسة وعشرين إلي مائة ليرة أو يحبس من نصف إلي ثلاث سنوات.

وهذه القوانين تعتبر دستوراً للعمل أبتداء من أول جنيواري الأفرنجي(يناير) سنة 1865م .

أستمر العمل بهذا القانون إلي أن أصدر السلطان العثماني عبد الحميد الثاني والذى كان يخشى علي حكمه وحياته من خطر الصحافة وأصدر أوامر إلي الصدرالأعظم بتكميم أفواه الصحافيين، وإغلاق بعض الجرائد وشكل عام 1877م([33])هيئة رقابية جعلها تابعة لمديرية المطبوعات(34)،وكانت ترسل التعليمات إلي أصحاب الصحف بصفتها الجهة التي تراقب المواد الصحفية قبل النشر وكانت تمنع نشر التراجم عن الصحف الأجنبية، وتمنع أستخدام الأسماء المستعارة في المقالات كما تمنع المطبوعات الفكاهية لان السلطان لايحبها(35)

وقد تضمنت تعليمات الرقابة علي الصحف في عهد السلطان عبد الحميد ما يلي :

-يجب قبل كل شيء تنوير الشعب عن صحة جلالة مولانا الملك الغالية.

-محظور علي الصحف نشر أي شيء لم يقترن بمصادقة صاحب الدولة ووزير المعارف.

-محظور علي الصحف نشر أبحاث طويلة مهما كان نوعها أدبية أم فنية، وممنوع أستخدام كلمة (يتبع) أو غيرها من التعابير التي تدل علي أن للبحث صلة.

-لما كان ترك الفراغ ووضع نقط متابعة في المقال قد يسبب تقولات وفرضيات لا طائل تحتها فلا يسمح بأستعمال ذلك في المقال مطلقاً(36)

وأستمر العمل بقانون الصحافة العثماني في مصر إلي أن صدر قانون الصحافة المصري في عهد الخديوى توفيق.

عهد الخديوى اسماعيل 1863 -1879:

كان عهد اسماعيل يمثل حلقة أزدهار كبيرة للصحافة المصرية، وقد كان مؤمنا أنه لا ضرر أن تكون لمصر صحافة شعبية بجانب الصحف الأوربية.

وقد أهتم بالصحف الرسمية المصرية وكذلك الصحف خارج البلاد، وقد كان هناك العديد من العوامل([37]) التي ساعدت علي أزدهار الصحافة في مصر في عهد اسماعيل مثل:

1-هجرة الصحفيين السوريين واللبنانيين إلي مصر وقد شجعهم الخديوى علي ذلك وكان لهم إسهام في أزدهار النشاط الصحفى في مصر.

2-أعتمد الخديوى اسماعيل علي الصحافة الأهلية للوقوف إلي جواره ضد الباب العالي من جهة، وضد الأجانب المقيمين في مصر من جهة ثانية وضد الحكومات التي ينتمي إليها هؤلاء الأجانب، كما شجع على اتجاه الصحف إلي إظهار ضعف الدولة العثمانية في الحرب التركية الروسية وأصبحت مصر موضوع للمساومات بين تركيا ودول أوروبا واتجهت الصحف للبحث عن وضع مصر الدولي مما عاد علي الصحافة بالنضج (38)، كذلك أخذت الصحف تشير إلي الأزمة المالية وتقترح حلولا لها حيث كانت الأزمة المالية سببا في أهتمام الصحف بأخبار السوق المالية والتجارية.

3-كان لظهور جمال الدين الأفغاني في مصر بأفكاره المستنيرة أثرا في خلق جيل من الكتاب المتمكنين في اللغة العربية ونمو الرأى العام في مصر.

ظهرت العديد من الصحف في تلك الفترة ومن أهم الصحف(39) التي أهتم بها الخديوى اسماعيل وكانت تحت رعايته صحيفة "يعسوب الطب" وهي أول مجلة علمية طبية ظهرت في الشرق الأوسط عام 1865م

"روضة المدارس" مجلة علمية أدبية أنشائها علي مبارك عام 1870م ([40]).

عهد الخديوى توفيق 1879 -1892

تزامن عهد الخديوى توفيق في بدايته بإنشاء العديد من المطابع مثل مطبعة الدهابية، ومطبعة الشيخ شرف،ولم يكن الخديوى في أول الأمر لديه أعتراض علي نشر المعرفة،ولكن مع اندلاع الثورة العرابية رأي توفيق أن حرية النشر هي التي أججت روح الثورة ومن هنا فكر في تقييد حرية الطباعة والنشر كوسيلة لكبح الثورة ،فاصدر في نوفمبر 1881 قانون المطبوعات الذى قيد الخناق علي أصحاب المطابع وتمثلت مواده في([41])

المادة الأولي :لا يحق لأحد أن يكون صاحب مطبعة إلا بعد أن تعطي له رخصة من نظارة الداخلية، وبعد أن يودع عشرة آلاف قرش بصفة تأمين وللحكومة في كل حال أن تنتزع منه الرخصة عند الأقتضاء.

المادة الثانية :المطابع السرية تقفل وتضبط أدواتها ويجازى مالكها بغرامة.

المادة الثالثة : لايجوز لأحد من أرباب المطابع أن يطبع صحفاً قبل أن يقدم لإدارة المطبوعات بنظارة الداخلية طلبا بذلك، معلنا عزمه علي طبعه وكذلك لايجوز بأي طريقة بيع أو نشر تلك الصحف بعد طبعها إلا بعد أن يقدم خمس نسخ منها للإدارة المذكورة.

المادة الرابعة : يصير حجز وضبط أى مطبوع كان في الأحوال الآتية :

1-إذا لم يبرز صاحب المطبعة إيصالاً من إدارة المطبوعات بتقديمه الكتاب والنسخ المقررة في البند السابق

2-إذا لم يتضح في كل نسخة اسم ومحل سكن صاحب المطبعة الحقيقيين.

3-إذا اقيمت في إحدى المحاكم دعوى تتعلق بمضمون ذلك التأليف ففي هذه الحالةلا يكون الحجز والضبط نافذين إلا بعد صدور الحكم علي صاحب التأليف المذكور في المحاكم المقام فيها الدعوة.

المادة الخامسة:عدم تقديم الكتابة قبل الطبع أو عدم تقديم النسخ اللازمة قبل النشر يوجبان مجازاة صاحب المطبعة بدفع غرامة من ألف الي ألفي قرش.

المادة السادسة: إذا لم يضع صاحب المطبعة اسم ومحل سكنه علي كل نسخة من التأليف فيجازى بدفع مبلغ من ألف الي ألفي قرش غرامة وإذا وضع أسماء ومحل مفتعلين يغرم بدفع من ألفي إلي اربعة الاف قرش.

المادة السابعة: يجوز في الأحوال المبين ببندى 5 و6 استبدال الغرامة بنزع الرخصة وإغلاق المطبعة.

المادة الثامنة: يصير إثبات المخالفات بموجب محاضر.

المادة التاسعة:يسري هذا القانون علي كافة المطبوعات الحبر وباقي المطبوعات مهما كانت الطريقة المستعملة في طبعها.

وقد أدي هذا القانون الي كساد في حركة النشر لسنوات ،وقد أهملته الحكومة بعد انتهاء الثورة العرابية وأصبح كأن لم يكن فأقبل الناس من جديد علي إنشاء المطابع وزادت حركة النشر.

قانون الطباعة في عهد الإحتلال :

تصدى الإحتلال الإنجليزى للصحف الوطنية وخاصة أنها كانت تتعصب للعرابيين وفي 23ديسمبر 1881م تم إلغاء جريدتي "الزمان" و"السفير" وعطلت جريدتى"المقيد" و"النجاح" وتم القبض علي صاحبيهما،ونفي محمد عبده الي باريس واشترطت سلطات الإحتلال لعودته أن لايعمل بالصحافة.

وبالرغم من أن كرومر كان يمثل الإحتلال إلا أن الصحافة في عهده نالت قدرا كبيرا من الحرية وأهمل قانون المطبوعات، ووصفت مجله "الهلال" في عددها الأول عام 1910 الصحف في عهد كرومر بأنهاأصبحت صحفا حرة وبلغت حد التطرف والتطاول علي الذي منحها هذه الحرية باختياره.

وهكذا حققت مصر نهضة صحفية وتعددت الصحف حتي وصلت مائتي صحيفة.

عهدالخديوى عباس حلمي 1892 -1914:

قويت الحركة الوطنية خاصة بعد حادث دنشواى واجتاح الغضب الرأى العام المصرى علي محاكمة دنشواى، وطلبت إنجلترا من حكومة بطرس غالي ضرورة عودة قانون المطبوعات مرة آخرى فأصدر مجلس الوزراء في 25مارس 1909مقرارا بإعادة العمل بقانون المطبوعات الصادر في عهد توفيق في 26 نوفمبر 1881والذى كان يهدف إلى مراقبة الصحف ومصادرتها وإغلاقها إذا أقتضى الأمر ووضع قيود علي الأقلام،وثار الرأى العام علي وزارة بطرس غالي وقامت المظاهرات الرافضة بعودة القانون وكانت أول مظاهرة يوم الجمعة 26مارس 1909وفي يوم الخميس الأول من ابريل حدثت معركة بين المتظاهرين والبوليس وأنتهت بدخول المتظاهرين السجن وأعيد قانون المطبوعات ليكبل يد الصحافة المصرية مرة أخري،وانهالت الرسائل والاحتجاجات على خديوى مصر ومن بين تلك الوثائق التى تمثل الاحتجاجات وثائق الدراسة.

الدراسة الدبلوماتية للوثائق:

الخصائص الخارجية:

طريقة إخراج الوثائق:

مادة الكتابة: الورق هو المادة المستخدمة في كتابة الوثائق موضوع الدراسة ،وهي وثائق مفردة مكتوبة علي ورق فلوسكاب حجم الورقة(20×30 سم)([42])

الوثيقة الثانية نصف فلوسكاب (15×20 سم)([43])

الهوامش: كعادة كتُاب الوثائق فى ترك هوامش تحيط بالوثيقة المكتوبة، فهناك هوامش تحيط بالكتابة فى الوثائق، وقد استخدم الهامش الأسفل فى وضع التوقيعات.

-الوثيقة (1، 2) هامش أيمن 2,5 سم هامش أيسر 4,5 هامش أعلي 8سم، الوثيقة (1) هامش أسفل 1سم، وثيقة (2) هامش أسفل 8سم

- الوثيقة الثالثة هامش أيمن 5، سم هامش أيسر 13,5سم، هامش أعلي 6,5 سم .

المادة التي كتبت بها الوثائق: استخدم الحبر الأسود في كتابة الوثائق واستخدم الحبر الأسود والأزرق والأخضر في التوقيعات([44])

الخط: استخدم خط الرقعة في كتابة الوثائق [45]وهو خط واضح سهل القراءة، بينما استخدم أكثر من خط في كتابة التوقيعات وبعض هذه التوقيعات رديئة الخط صعبة القراءة.

الأقحام: يوجد إقحام في السطر الثامن من الوثيقة الأولي([46])

الضرب على الخط: يوجد ضرب على الخط بالوثيقة الثانية على كلمة "ما"([47])

السطور:سطور الوثائق منتظمة الكتابة تسير في اتجاه صحيح من اليمين إلي اليسار([48])

الوثيقة الثالثة موضوع الدراسة تميل الكتابة أعلي قليلاً وهى منتظمة السطور([49])

المسافات بين السطور ثابتة حوالي نصف سم

عدد سطور الوثيقة رقم (1) خمسة عشر سطرا وتحمل 35 توقيعا

عدد سطور الوثيقة الثانية (2) خمسة أسطر وتحمل أربعين توقيعا

عدد سطور الوثيقة الثالثة (3) عشرة أسطر وتحمل توقيعا واحدا

الخصائص الداخلية للوثائق:

موضوع الوثائق: الوثائق موضوع الدراسة هي وثائق (احتجاج رسمي)([50]) علي العودة للعمل بقانون المطبوعات الصادر في 26 نوفمبر 1881 بناء علي القرار الصادر من مجلس الوزراء في 25مارس 1909م،وتحمل الوثيقتين الأولى والثانية موضوع الدراسة تواريخ 28/27 مارس 1909،م والثالثة بدون تاريخ ،وقد صيغت الوثائق علي شكل خطابات موجهة إلي خديوى مصر([51])في تلك الفترة وهي ثلاث وثائق أصلية.

العنوان: جرت العادة علي صياغة بعض الوثائق القانونية علي هيئة رسائل ولذلك كانت تشتمل علي عنوان موجه الي شخص ما([52]) ويسمي خطاب خاص، والوثائق موضوع الدراسة موجهة من عدد من أفراد الشعب إلي خديوى مصر([53])،من مواطن إلي خديوى مصر([54]) وقد أهملت الوثيقة الأولي والثانية التحية([55]) فجاء العنوان في سطر منفرد وبدون تحية بصيغة"سمو الجناب الخديوى"([56])و "إلي سمو الخديوى المعظم"([57])،أما الوثيقة الثالثة فقد أتبع العنوان بالدعاء للخديوى المعظم"أبقاه الله"([58]) مع ملاحظة عدم التصريح باسم الخديوى تعظيما وتبجيلا([59])

مدخل النص:يعتبر هذا الجزء مقدمة وتمهيد لمضمون الوثيقة ([60]) ويحمل مبررات مستمدة من الأفكار التي دعت لكتابة الوثيقة ويعتبر مدخل النص في بعض الوثائق ذو قيمة تاريخية، فمن خلال مدخل النص في الوثائق موضوع الدراسة إشارة الي وجود حكومة دستورية نظامية في مصر في تلك الفترة (حكومة دستورية نظامية لحكومة مصر) ([61])إشارة إلي وجود شيء من الحرية والخوف من الرجوع عن هذه الحرية وقيدها (أن الحكومة تريد أن ترجع بنا القهقري)([62]) كذلك تشير المقدمة إلي رغبة الخديوى في تقدم البلاد في تلك الفترة (لما تعهده من سموكم من الآمال الفطرية لتقدم مصر)[63] وهكذا فإن مقدمة النص يمكن أن تحمل ارهاصات تاريخية للعصر والمناخ الذى كتبت فيه الوثيقة.

التنويه: وهو عبارة عن كلمة أو جملة قصيرة للتنبيه للفعل القانوني في الوثيقة والغرض الذى كتبت من أجله وقد ورد في التنويه وثائق الدراسية بصيغ قصيرة مثل

(فهنا):[64]) و(نعلن)([65]) وعلي شكل جملة قصيرة مثل (ارسلت هذا لسدتكم العليه)([66])

سبب كتابة الوثائق: وهى مايطلق عليه(الطلب أو السؤال)([67]) وهو من أهم أجزاء الوثيقةويمثل التصرف القانونى الدى من أجله كتبت الوثائق وقد ورد بعد التنويه فى وثائق الدراسةوتمت صياغته بصيغ واضحةمعبرة عن الغرض فظهربصيغة(نحتج)([68]) و (نعلن استيأنا)([69])و (نعلن أحتجانا)([70])

الفقرات الختامية: وردت صيغ الفقرات الختامية بعد الإنتهاء من تدوين سبب كتابةالوثيقة، ويمكننا الإشارة إلى أن الفقرات الختامية في وثائق الدراسة ترمي إلي الأحتفاظ بحقوق الفاعل القانوني([71])فهي تعبر عن رغبة (أفراد الشعب)([72]) أو (فرد من الشعب)([73]) الفاعل القانوني في الوثائق موضوع الدراسة وحقهم في عدم العودة لاستخدام قانون الصحافة القديم مقيد الحريات.

البروتوكول الختامي:

أختلفت الوثائق فيما بينها من حيث اشتمالها علي عناصر البروتوكول الختامي فنجد إحدى هذه الوثائق (الوثيقة الأولى) تشتمل علي كافة هذه العناصر مجتمعة من تاريخ وصيغ دعائية وعلامات وصحة واثبات([74])فى حين افتقدت الوثيقتان الأخرتان وجود تلك العناصر مكتملة.

التاريخ: هو الجزء الذى يعلن الوقت الذى أصبحت فيه الوثيقة القانونية سارية المفعول([75]) وقد استخدم التاريخ الميلادى في وثائق الدراسة([76])، وورد في الوثيقة الأولي في السطر الخامس عشر27مارس 1909 وفي الوثيقة الثانية في السطر الخامس 28مارس 1909([77])

الصيغ الدعائية:وردت صيغة الدعاء لتتناسب مع موضوع الوثيقة وجاءت مختصرة في وثيقة واحدةمن وثائق الدراسة (الوثيقة الأولى) بصيغة (حقق الله الأمل آمين)([78])

التوقيع:يعدالتوقيع عنصرا هاما من عناصر الإثبات في الوثيقة فهو خير وسيلة لإثبات اشتراك أصحاب الوثيقة في عملها من فاعل قانوني أووثيقي وشهود([79])،وقد اوجبت تلك النوعية من الوثائق (وثائق الاحتجاج)أن يرد الفاعل القانوني في الهامش الأسفل من الوثائق علي شكل توقيعات.

وقد أشتملت وثائق الدراسة علي التوقيع كعنصر من عناصر الصحة والإثبات فيها فاشتملت الوثيقة الأولى علي خمسة وثلاثين توقيعا والثانية علي أربعين توقيعافيما اشتملت الثالثة علي توقيع واحد فقط.

وقد سبق معظم التوقيعات في الوثائق كلمة كاتبه ويلحق باسم الموقع وظيفته مثل:

كاتبه

محمود قابيل

تاجر([80])

كما اشتملت بعض التوقيعات علي كاتبه واسم الموقع ووظيفته ومكان اقامته مثل:

كاتبه

محمد محمد الحماصي

التاجر

بكفر الزيات([81])

كذلك ورد توقيع الوثيقة الثالثة بدون اسم موقع مع الاكتفاء بوظيفته

كاتبه

وطنى

ورئيس جمعية الحق

السرية([82])

كما ورد واحد من التوقيعات باللغة الأنجليزية ([83])

الأختام:

هي واحدة من علامات الصحة والإثبات فى الوثائق([84]) ووجودها يكسب الوثيقة صحتها القانونية([85]).

وقد توفر ذلك فى وثيقة واحدة فقط من وثائق الدراسة (الأولى) حيث وجد علي ظهرهاختم بيضاوى أزرق اللون مكتوب باللغتين العربية والفرنسية([86])

Ly dussouki

كفر الزيات

Kafrel zayut

نشر الوثائق:

الوثيقة الأولى:

1. سمو الجناب الخديوي
2. نحن رعاياك المخلصين راعنا ما فاجأتنا به الحكومة من العمل
3. المغاير لشرف حكومة دستورية نظاميه كحكومة مصر.استولي علينا الجزع
4. واوجسنا خيفه علي مستقبل بلادنا لما ظهر من أن الحكومة تريد أن
5. ترجع بنا القهقري قابلنا حديث سموكم المشهور لمكانه الآوطان
6. بالآمال الكبار وانتظرنا ان ننال الدستور عقب ذلك الحديث الطيب
7. ولكن خابت امالنا على ان الرجأ لم ينقطع لما نعهده فى سموكم من
8. الامال الفطريه لتقدم مصر فهنا نحتج لدي سموكم علي اعادة قانون الصحافة
9. القديم الذي اعتبرناه دليلا علي معاكسه الحكومه لرغابتنا وان من العار
10. ان تقييد الصحافه التي تحررت في عهد سموكم ولبثت رشد الامه وتعلمها
11. حتي أفادت واينع زهرها وامل الامه كبير في محو اثر هذا القانون
12. الصارم الذى وضع في عهد مظلم وفي زمن غير هذا حقق الله الأمل

13. امين
14. اعيان وتجار واهالي كفر الزيات
15. 27 مارس 1909

الوثيقة الثانية

1. الي سمو الخديوى المعظم
2. نحن جمهور عظيم من أمتك المخلصة لك االعريقه في الولاء لعزتك نعلن استيأئنا منذلك القانون
3. الصارم وهو قانون الصحافة القديم الجديد ونطلب من جنابكم العالي الغاه رفقا بنا والإ فإن
4. اقراره رجوع بنا إلي الورأ وذلك ما لاتقبله الامه بحال من الأحوال ورجأنا في ميولكم
5. الدستورية عظيم 28 مارس 909

الوثيقة الثالثة

1. سمو الخديوى العظيم ابقاه الله
2. بعد انه اقدم لسموكم ما يجب من التبجيل
3. والتعظيم اقول محتجا علي ما اتاه مجلس النظار
4. ومضا وختم ايضا علي تقييد حرية الصحافة
5. بل تقييد حرية الامة باجمعها فبصفتي
6. وطني حر الضمير ارسلت هذا
7. لسدتكم العليا احتجاجا لكي تعلوا ما
8. هذا القانون المقيدللحرية الصحافية وفي
9. الختام التمس ويلتمس كل وطني من سموكم

10.العفو لان العفو من شيم الكرام كاتبه

11. وطني

12. ورئيس جمعية الحق

13. السرية

نتائج الدراسة :

من خلال دراسة وثائق الاحتجاج علي قانون الصحف يمكن الخروج بعدد من النتائج وهى:

1- عبرت الوثائق عن زيادة الوعي الوطني وإدراك معني الحرية وأهميتها للشعب في فترة كانت مصر فيها تقبع تحت الأحتلال.

2- تشير الوثائق أن الاحتجاجات لم تكن قاصرة علي القاهرة وأنما أجتاحت أنحاء مصر وقراها مثل مدينة كفر الزيات

3- تشير الوثائق إلي أن الاحتجاجات أنتشرت بصورة سريعة حيث أن وثائق الاحتجاجات دونت 28/27مارس 1909 في حين إعادة العمل بقانون الصحافة تم في تاريخ 25مارس 1909 بمعنى ان الوثائق دونت بعد يومين فقط من اعادة العمل بالقانون

4- كشفت التوقيعات المدونة فى الوثائق أنها أشتملت علي توقيعات تمثل معظم طوائف الشعب من أعيان وتجارومهندسين ومستخدمين ورئيس جمعية وشباب قرية.

5- تشير الوثائق أن الاحتجاجات كانت تشمل كل المصريين من مسلمين وغير مسلمين.

6- تشير الوثائق إلي أن الحكم في مصر كان يسير وفق نظام دستورى حيث يوجد دستور وقوانين ومجلس نظار

7- تشير الوثائق أن مصر كانت تتمتع بحرية صحافة في الفترة السابقة علي إعادة العمل بقانون المطبوعات.

8- تشير الوثائق إلي القانون المقيد لحرية الصحافة ليس بالجديد وإنما قانون قديم وتوقف العمل به وأعيد للعمل به مرة آخري حيث أطلقت عليه الوثيقة "القانون القديم الجديد".

9- نظراً لطبيعة الوثائق فالفاعل القانوني دون علي شكل توقيعات المحتجين في هامش الوثائق الأسفل ولم يذكر في متن الوثائق.

10- كشفت الوثائق عن صدور أول قانون متكامل للمطبوعات فى مصرفى عهد سعيد باشا.

11- اظهرت الوثائق رسوخ فكرة الرقابة المسبقة على المطبوعات ومن بينها الصحف من خلال قانون سعيد باشا.

13-اختلفت جهات الحصول على التصاريح الخاصة بالطباعة وإنشاء الصحف، مابين محمد على شخصيا ونظارة الداخلية كقانون سعيد باشاوتوفيق باشا، نظارة المعارف للمصريين ونظارة الخارجية للأجانب كما فى قانون الدولة العثمانية.

14-انشئت هيئة خاصة للرقابة على الصحف "مديرية المطبوعات"شكلت عام 1877 للرقابة على الصحف قبل النشر

15- بداية ظهور بيانات النشر على المطبوعات كاسم ومكان إقامة صاحب المطبعة.

16-تعد وثائق الاحتجاج وسيلة فردية و جماعية للاعتراض على حالة راهنة والمطالبة بتغييرها.

17- بمقارنة عناصر القصة كما ذكرها الدكتور جمال مرسي الخولي في دراسة (الأستبدال واغتصاب الأوقاف .دراسة وثائقية)التي تمثل أقدم صورة من صور وثائق الطلب والإلتماس والإحتجاج بوثائق الدراسة تلاحظ الآتي:

العنصر	القصة	الإحتجاج
الإفتتاحيات		
البسملة	تشتمل على البسملة منفصلة او متبوعة بالحمد لله او الصلاة على النبي	لا تشتمل على البسملة
المكتوب عنة	رافع القصة ويأتي في بداية الوثيقة	لا يأتي في بداية الوثيقة
صيغ الخضوع	وتظهر في القصة بصيغة يقبل الأرض	ظهرت بصيغة نحن رعاياك
المكتوب اليه	السلطان او قاضي القضاة	خديوي مصر
المتن		
المقدمة	يطلق عليها في القصة الإنهاء	مدخل النص
مدخل الطلب	أتى في صيغة ينهى ان من الجاري	التنويه وارد بكلمة مثل فهنا - نعلن او جملة مثل ارسلت هذا لسدتكم
الغرض	الغرض من الوثيقة يذكر السبب الذي من اجله رفعت القصة	سبب كتابة الوثيقة ورد بصيغة نحتج ونعلن استيائنا
الختام		
عبارات ختامية	تختم بعبارة انهي ذلك يليها عبارات دينية مثل ان شاء الله تعالى و الحمد لله والصلاة على سيدنا محمد وتختتم بالحسبلة	تتضمن حق رافع الإحتجاج ورغبتهم في عدم العودة لإستخدام قانون الصحافة
التاريخ	اغلب القصص بدون تاريخ	استخدم التاريخ الميلادي في الوثائق
التوقيعات	اشتملت على توقيعات رافعي القصة	اشتملت على توقيعات رافعي الإحتجاج

الملاحق:

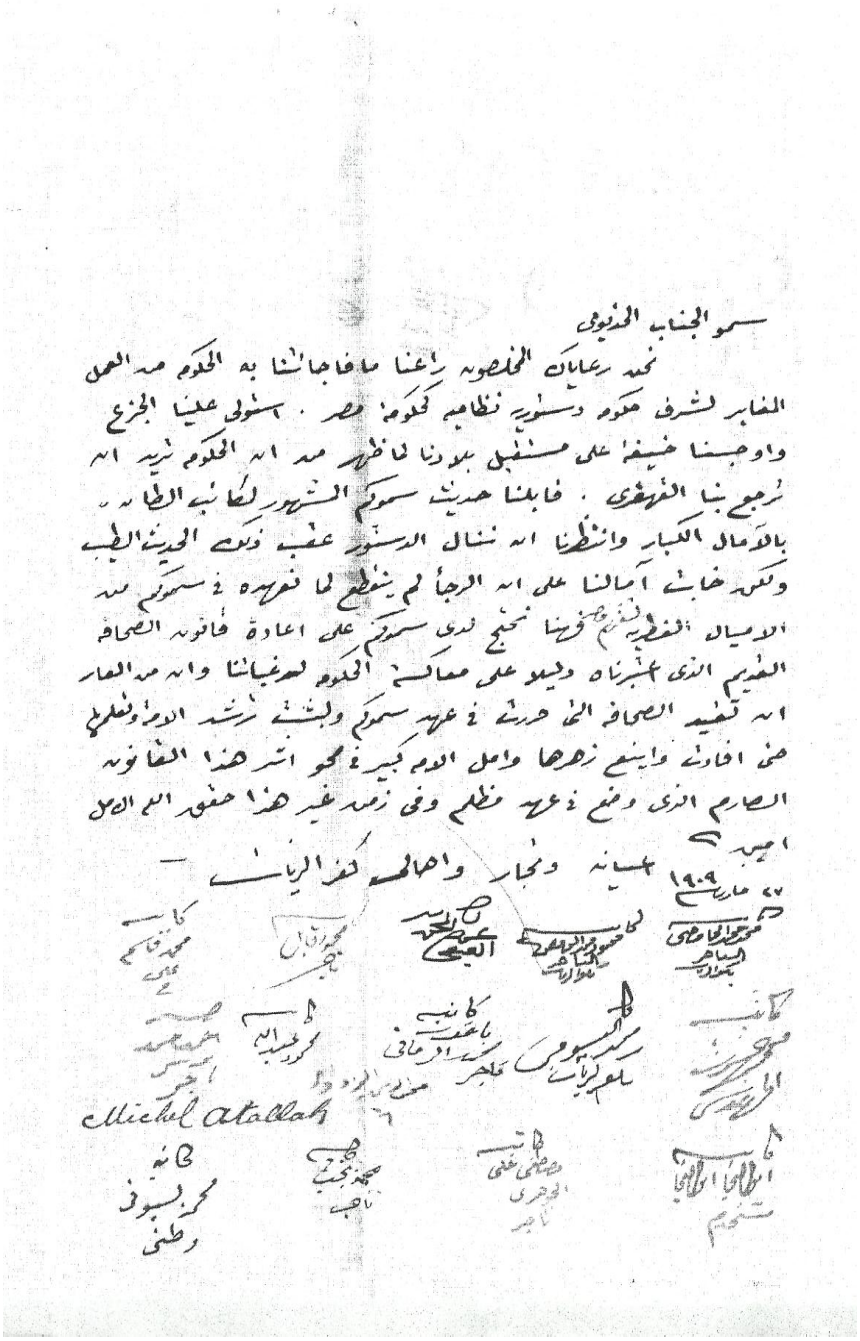

سعو الجناب الخديوي

نحمد رعايتك الخصوصية راعنا ما فاجأنا به الحكومة من العمل المغاير لشرف حكومة وسمو نظامية لحكومة مصر . تسولي علينا الجزع واوجسنا خيفة على مستقبل بلادنا لما ظهر من ان الحكومة تريد ان ترجع بنا القهقرى . فما بلغنا حديث سوء الشهور لكاتب الطائر بالاقوال الكبار وانظرنا ان نسأل الدستور عفو ذلك الحديث الطيب ولكن خابت آمالنا على ان الرجا لم ينقطع لما فهرته في سمو من الاميال الخديوية التي صرحنا بها نحن في سموك على اعادة قانون الصحافة العديم الذي اخبرناه ويدل على معالي الحكومة لمرغباتنا وان من العار ان تقيد الصحافة التي حررت في عهد سموك وبلغت رشد الامر وتطلق من اقرانها وايضع زهرها وامل الامم كبيرة في محو اثر هذا القانون الصارم الذي وضع في عهد مظلم وفي زمن غير هذا فعفو الملك اجيب

بيانه وبحار واهالي كفر الزيات

٢٧ مارس ١٩٠٩

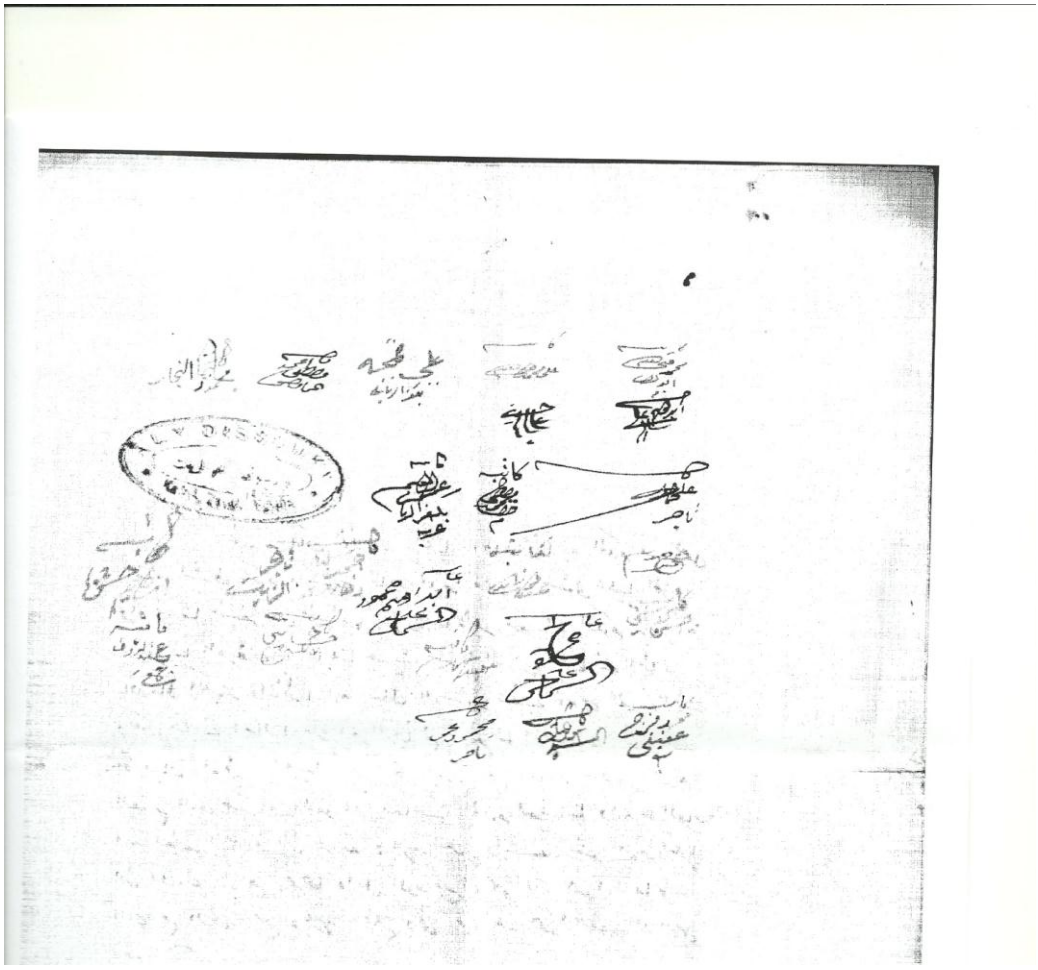

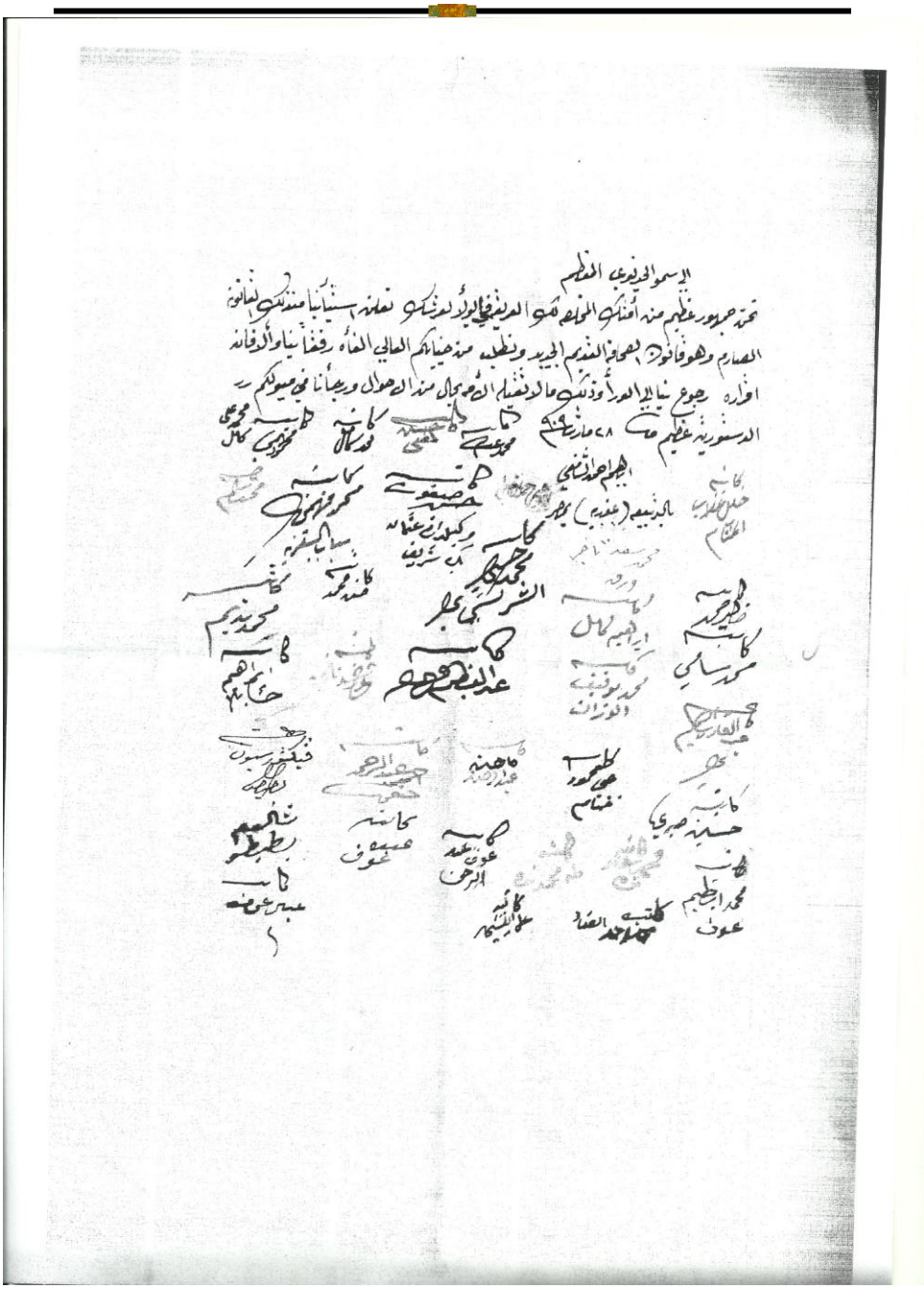

مصادر الدراسة:

[1])إيمان محمد أبو سليم . المتكاملة الأرشيفية لمحكمة المحمل الشريف المصرى .-جامعة بني سويف، المجلة المصرية لعلوم المعلومات، مج 1 ،ع 1، أكتوبر 2014 م . ص59 .

[2])ج.م.ع = جمهورية مصر العربية ' د.و.ق = دار الوثائق القومية ،م.ع.= محافظ عابدين، 612 = رقم المحفظة .

[3]) نابليون بونابرت . قائد عسكري حاكم فرنسا وملك ايطاليا وأمبراطور الفرنسين ،عاش خلال القرن الثامن عشر وقاد الحملة الفرنسية علي مصر توفي 1821 م

الفيكونت فيليب دي طرازى . الصحافة العربية .- بيروت المطبعة الأدبية، ج1 ،1913 ،ص 9.

[4]) فولتير. فرانسوماري اروديه كاتب وفليسوف فرنسي عاش عصر التنوير وعرف بنقده الساخر وذاع صيته بسبب سخريته الفلسفية ودفاعه عن الحريات خاصة حرية العقيدة والمساواة وكرامة الإنسان ،توفي في باريس 1778م . المرجع السابق ص10.

[5])هو فرانكلين روزفلتالرئيس الثاني والثلاثين للولايات المتحدة الأمركية تولي الرئاسة في الفترة من 4مارس 1933-012 ابريل 1945 .WIKI< HTTP:// ar.m.wikipedia.org

[6]) الفكونت دي ترازي :المرجع السابق،ج1، ص 10

[7]) نفس المرجع السابق.ج1 ،ص5 .

[8])الشيخ نجيب سليمان حداد ولد 1867- 1899 م ابن الشيخ سليمان حداد شاعر الشباب والكاتب الصحفي، أنشيء جريدة لسان العرب في الأسكندرية سنه 1894م .

[9]) الفكونت دي ترازي .مرجع سابق ،ج1 ،ص 6

[10])أحمد حسين الصاوي . فجر الصحافة في مصر، دراسة في إعلام الحملة الفرنسية .- الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1975م،ص23 .

-خليل صابات . تاريخ الطباعة في الشرق العربي.- ط2 .- القاهرة : دار المعارف ،1966م ص 134 .

- إبراهيم عبده . تاريخ الطباعة في مصر خلال الحملة الفرنسية 1798م -1801 .- القاهرة: مطبعة الأداب، 1949م ،ص53.

[11]) أحمد حسين الصاوى. مرجع السابق ،ص 24.

[12])صلاح الدين حافظ . احزان حرية الصحافة .- مركز الصحافة للترجمة والنشر ،دن ،ص 11

[13]) إسماعيل سراج الدين : مطبعة بولاق .- الأسكندرية، مكتبة الأسكندرية 2005م، ص 149.

[14]) خليل صابات، سامي عزيز...(وآخرون). حرية الصحافة في مصر 1798 م.- القاهرة :مكتبة الوعي العربي ،1973م ،ص16-17

[15])إسماعيل سراج الدين :مرجع سابق، ص 34 .

[16]) المرجع السابق. ص34.

[17]) نفس المرجع السابق. ص 35.

[18]) جورج زيدان . ولد في لبنان 1861 وهو أديب وروائي ومؤرخ وصحفي عمل بالصحافة وهو مؤسس مجله الهلال –ألف جورجي زيدان اثنين وعشرين روايه تاريخية ذات أبعاد إجتماعية وإنسانية وعاطفية

Wiki https://ar.m.wikipedia.org

[19])بيرون . كان يشغل ناظر لمدرسة الطب في الجامعةالمصرية عهد محمد علي اسماعيل سراج الدين.مرجع سابق ،ص 41

[20])نعمات أحمد عتمان . تاريخ الصحافة الاسكندرية 1873-1899 سلسة تاريخ المصرين 78.-الهيئة المصرية العامة للكتاب ،1994.ص70-71

[21])اسماعيل سراج الدين .مرجع سابق ،،ص41

[22])أسماغيل سراج الدين.المرجع السابق ،ص 153

[23])أسماغيل سراج الدين. نفس المرجع السابق :ص153

[24])أسماغيل سراج الدين. نفس المرجع السابق :ص153

[25])نعمات أحمد عثمان . مرجع سابق. ص50

[26])صحيفة المقطم . صدرت عام 1889 لصاحبها يعقوب صروف وفارس نمر وشاهين مكاروس

[27])صحيفة الأهرام .صدرت في أغسطس 1876 وكانت تصدر السبت من كل أسبوع .ابراهيم عبده : الأهرام تاريخ وفن .- القاهرة ،دار المعارف 1951. ص39

[28])المرجع السابق : ص61.

[29])جمال عبد الحي عمرالنجار. صحافة الأتجاه الإسلامي في مصر من مطلع القرن العشرين حتي نشوب الحرب العالمية الأولى. - ط1. - القاهرة :دار الوفاء، د.ت ،ص7

[30])اسماعيل سراج الدين . مرجع سابق ص 28

[31])اسماعيل سراج الدين .المرجع السابق ص 110

[32])اسماعيلسراج الدين .نفس المرجع السابق ص113.

[33])مليح صالح شكر. السلطان العثماني عبد الحميد الثاني والصحافة .- صورة القانون العثماني الأول كانون 1865 ص 7

[34])مديرية المطبوعات كانت تابعة للداخلية ولعبت دور خطير في عهد السلطان عبد الحميد الذى أتسم بالعنف وسفك الدماء ومارس سلطة أستبدادية واسعة النطاق علي الصحف والصحفيين وتولي الرقابة المسبقة علي ما ينشر

[35])الفيكونت فيليب دى طرازى .مرجع سابق،ج1، ص7

[36])روفائيل بطي . الصحافة المصرية في العراق .- القاهرة :معهد الدراسات العربية، 1950 ص 138- ص139 .

[37])اسماعيل سراج الدين . مرجع سابق ،ص 154

[38])نعمات أحمد . المرجع السابق ص 60

[39])اسماعيل سراج الدين .المرجع السابق ص 155

[40])اسماعيل سراج الدين .مرجع سابق ،،ص41

[41])اسماعيل سراج الدين . نفس المرجع، ص 114-115

[42])دار الوثائق القومية . كود 013201-0069، محفظة عابدين 612 وثيقة (1) بتاريخ 27 مارس 1909

وثائق عابدين . محفظة رقم 612 وثيقة(2) بتاريخ 28مارس 1909

[43])دار الوثائق القومية . كود 013201-0069، محفظة عابدين 612 وثيقة(3) ،بدون تاريخ

[44])دار الوثائق القومية . كود0 013201-0069، محفظة عابدين 612 ثيقة 1،2،3

[45])دار الوثائق القومية .المرجع السابق

[46])دار الوثائق القومية . كود0 013201-0069محفظة عابدين 612 وثيقة (1) بتاريخ 27مارس 1909

[47])دار الوثائق القومية . كود- 0069-013201، محفظة عابدين 612، وثيقة (2) 28مارس 909 ،س6ئ

[48]ودار الوثائق القومية . كود 0069-013201، محفظة عابدين 612 ،وثيقة.(2،1)

[49]دار الوثائق القومية . كود 0069-013201 ، محفظة عابدين 612 ،وثيقة (3) ،بدون تاريخ

[50]الأحتجاج الرسمى هو بيان مكتوب يتمن اعتراض علي حالة راهنه والمطالبة بتغيرها

[51]الخديوى عباس حلمي الثاني الذي تولي الحكم من 8 يناير 1892-9سبتمبر 1914م

[52] سلوى علي ميلاد. الوثيقة القانونية ماهياتها – اجزاؤها-اهميتها .- القاهرة : دار الثقافة ،1986

[53])دار الوثائق القومية : كود 0069-013201، محفظة عابدين 612، وثيقة 1 ،2

[54]) دار الوثائق القومية : كود 0069-013201، محفظة عابدين 612 ،وثيقة (3) ،بدون تاريخ

[55]) سلوى علي ميلاد . مرجع سابق،ص 22

[56]) دار الوثائق القومية . كود 0069-013201، محفظة عابدين 612، وثيقة (1) بتاريخ 27مارس 1909

[57]) دار الوثائق القومية . كود- 0069-013201، محفظة عابدين 612، وثيقة (2) 28مارس 909

[58]) دار الوثائق القومية . كود- 0069-013201، محفظة عابدين 612، وثيقة (3) ،بدون تاريخ

[59])جمال الخولى. الأستبدال واغتصاب الأوقاف دراسة وثائقية.-الأسكندرية ،دار الثقافة العربية .-(د.ت)ص151

[60]) سلوى علي ميلاد .مرجع سابق ص 23

[61])دار الوثائق القومية . كود 0069-013201محفظة عابدين 612، وثيقة (3) ،بدون تاريخ

[62]) دار الوثائق القومية . كود 0069-013201، محفظة عابدين 612، وثيقة (1) س3 بتاريخ 27مارس 1909

[63])دار الوثائق القومية . كود 0069-013201 ، محفظة عابدين 612، وثيقة (1) س8 بتاريخ 27مارس 1909

[64]) دار الوثائق القومية . كود 0069-013201، محفظة عابدين 612، وثيقة (1) س8 بتاريخ 27مارس 1909

[65]) دار الوثائق القومية . كود 0069-013201 ، محفظة عابدين 612، وثيقة (2)،س228مارس 909

[66]) دار الوثائق القومية . كود 0069-013201، محفظة عابدين 612، وثيقة (3) ،بدون تاريخ ،س6،8

[67])جمال الخولى . مرجع سابق،ص152

[68]) دار الوثائق القومية . كود 0069-013201، محفظة عابدين 612، وثيقة (1) س8 بتاريخ 27مارس 1909

[69]) دار الوثائق القومية . كود 0069-013201، محفظة عابدين 612، وثيقة (2) س 228مارس 909

[70]) دار الوثائق القومية . كود 0069-013201، محفظة عابدين 612، وثيقة (3) ،بدون تاريخ ،س7

71)سلوى علي ميلاد .مرجع سابق ،ص 36

72)دار الوثائق القومية . كود 0069-013201، محفظة عابدين 612، وثيقة (1) ،س س 8-9، الوثيقة (2) س ،4

[73]) دار الوثائق القومية . كود 0069-013201، محفظة عابدين 612، وثيقة (3) ،بدون تاريخ ،س 7،8

[74]) دار الوثائق القومية . كود 0069-013201، محفظة عابدين 612، وثيقة(1) ،تاريخ 27مارس 1909

[75]) سلوى علي ميلاد . مرجع سابق، ص 37 .

[76]) دار الوثائق القومية . كود 0069-013201، محفظة عابدين 612، وثيقة 1 ،2

[77]) نلاحظ أستخدام الأرقام في تدوين اليوم والسنه حيث بدأ هدا الأسلوب في العصر العثماني، عماد بدر الدين أبو غازى : الأرقام والأعداد في الوثائق العربية في مصر ،دار الكتب الوثائق القومية :الروزنامة، الحولية المصرية للوثائق، العدد العاشر، 2012 ص 592 .

[78]) دار الوثائق القومية . كود 0069-013201، محفظة عابدين 612، وثيقة(1) ،تاريخ 27مارس 1909،س س 12،13

[79]) سلوى علي ميلاد . مرجع سابق ،ص 42.

[80]) دار الوثائق القومية . كود 0069-013201، محفظة عابدين 612، وثيقة(1) ،تاريخ 27مارس 1909 .

[81])دار الوثائق القومية . كود 0069-013201، محفظة عابدين 612، وثيقة(1) ،تاريخ 27مارس 1909 .

[82]) دار الوثائق القومية . كود 0069-013201، محفظة عابدين 612، وثيقة(1) ،تاريخ 27مارس 1909.

[83]) دار الوثائق القومية . كود 0069-013201، محفظة عابدين 612، وثيقة(1) ،تاريخ 27مارس 1909 .

[84])دار الوثائق القومية . كود0069-013201، محفظة عابدين 612 وثيقة (1) بتاريخ 27مارس 1909

[85])ايمان محمد ابو سليم .مرجع سابق ص 69.

[86])دار الوثائق القومية . كود 0069-013201، محفظة عابدين 612، وثيقة (1) بتاريخ 27مارس 1909